



أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

في البداية أود أن أشكر رئيسا المنتدى، المملكة المغربية وكندا، على جهودهما المبذولة وإنه لمن دواعي سروري أن أشارك اليوم في الاجتماع الوزاري الحادي عشر للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

إن وجودنا اليوم ضروري لمتابعة التقدم المحرز في جهود مكافحة التطرف والإرهاب والنظر في كيفية تعزيز جهودنا العالمية لمواجهة هذه الآفة، حتى لا نخسر ما حققناه من تقدم.

ونحن نشيد بإنجازات المنتدى التي قدمها جميع أعضائه الفاعلين خلال العقد الماضي، ونقف اليوم جميعا أكثر صمودا وصرامة متصددين لكافة التحديات والعقبات مثل جائحة كوفيد-19 لمعالجة أثارها وتحقيق التعافي منها، بفضل الجهود المشتركة.

وتتطلع دولة الإمارات العربية المتحدة، بكل تفاؤل للعقد القادم للمنتدى، والذي لاشك سيساهم في تعزيز القضاء على آفة الإرهاب، عبر تعزيز الجهود الدولية، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات والخبرات، وبناء الشراكات والتحالفات للوصول إلى الأهداف المشتركة.



تعلمون جيداً إن الإرهاب ظاهرة معقدة، ولهذا فإن الاستراتيجية التي نتبناها يجب أن تتحدى التطرف والإرهاب في كل مرحلة، خصوصاً أن الجماعات الإرهابية والدوائر الراحية للإرهاب تغير وتطور من أساليبها، بشكل مستمر لنشر أيديولوجياتها، وتمويل أنشطتها، وتجنيد الأفراد.

ويجب ان نحرص على وضع إطار عمل قانوني شامل يكفل تحديث قوانين مكافحة وتجريم تمويل الإرهاب، بشكل مستمر، واتخاذ الإجراءات والتدابير المشتركة الكفيلة بالكشف عن الأفراد والمنظمات والجهات الداعمة، والممولة للإرهاب ومحاسبتها.

وبالرغم من هزيمة تنظيم داعش الإرهابي في سوريا والعراق، وانحسار رقعة نفوذه، إلا أنه يواصل السعي لإعادة كسب أهمية عالمية، ومازال يتطور ضمن شبكة سرية، خاصة في آسيا الوسطى وفي أفريقيا، التي شهدت تنامياً ملحوظاً للجماعات المتطرفة، التي أخذت تتوسع على وقع العديد من العوامل التي وفرت مناخاً مناسباً لنمو تلك الجماعات وإستمرار جرائمها.

إن هذه التطورات جميعها تؤكد أن مكافحتنا للتطرف والإرهاب، تتعدى البعد العسكري، وتتطلب مواصلة العمل للقضاء على هذه الآفة التي لا تعرف حدوداً أودينا أو عرفاً. وعليه، توصي بلادي بالتركيز على الخطوات التالية:



أولاً: معالجة استغلال الإرهابيين ومؤيديهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الانترنت وغيرها من الوسائط للتحريض على ارتكاب الاعمال الإرهابية. والتصدي للوسائل الإعلامية التابعة للجماعات المتطرفة والارهابية.

ومن الضروري هنا التفريق بين حرية التعبير والرأي التي تؤمن دولة الإمارات بأهميتها، وبين خطاب الكراهية الذي يتجاوز حرية التعبير ليحث على الفتن وارتكاب العنف ونشر النعرات المتطرفة والارهابية .

ونؤكد أن التكنولوجيا أداة قوية للتصدي لانتشار الإرهاب، وأن فريق العمل المعني بالاتصالات الاستراتيجية، ومركز "صواب" في أبوظبي، يلعب دوراً مهماً في فضح أكاذيب داعش عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وزيادة وعي الشباب حول مخاطر الانضمام للجماعات الإرهابية .

ثانياً: السعي لنشر ثقافة التسامح والتعددية لمنع التطرف والإرهاب، وتمكين أفراد المجتمع، خاصة المرأة والشباب والقادة الدينيين، من المشاركة في نشر هذه القيم والتصدي للعنف والكراهية.

وقد حرصت دولة الامارات، في هذا السياق، على انشاء ودعم العديد من المؤسسات المتخصصة في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، يعمل "مجلس حكماء المسلمين" عبر مجموعة مستقلة من كبار العلماء المسلمين، على إزالة أسباب الفرقة



والاختلاف بين المجتمعات. كما ونشير الى أهمية الاتفاق الإبراهيمي، الذي يسعى الى نشر السلام، وتعزيز التسامح والتعايش، وتحقيق الاستقرار والازدهار للمنطقة بأسرها. وفي الختام أود إعادة التأكيد على أن دولة الإمارات لا تدخر جهدا للمشاركة البناءة، مع شركائها وحلفائها في جميع أنحاء العالم، لتعزيز الجهود الدولية لمكافحة تهديدات التطرف والإرهاب.

شكرا جزيلا